Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

أزمة المياه وأثرها في السياسة الدولية

م . د فاضل عبد علي حسن

جامعة ذي قار / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية

Abstract

The water crisis is among the most prominent problems that threaten the future of countries, especially the riparian countries, due to the intransigence of the upstream countries not to recognize the internationalism of the rivers that originate from their lands and consider them as national rivers that cross the borders. And it also does not recognize the rights of these countries or their shares, in addition to the weakness of international law and the lack of recognition of the agreements and treaties concluded by the upstream and downstream countries, as well as the interference of the major countries in fueling differences between the riparian countries to pass their interests and policies, and this is evident through the American intervention in International support for Ethiopia against the Nile Basin countries, including Egypt and Sudan.

As for the ongoing disputes between the Euphrates and Tigris basin countries, they are due to the Turks' vision of the importance of water, which it considers its natural right, as well as Iraq's natural right to oil, and accordingly it is necessary to bargain and replace a barrel of water with a barrel of oil, but this is contrary to divine and human justice, since oil is a natural right for all, which is It is permissible for all and cannot be monopolized by anyone, in complete contrast to oil.

الملخص

تعد أزمة المياه من بين أبرز المشاكل التي تهدد مستقبل البلدان لا سيما البلدان المتشاطئة، وذلك بسبب تعنت دول المنبع والإصرار على عدم الاعتراف بدولية الأنهار التي تنبع من أراضيها وتعدها أنهاراً وطنية عابرة للحدود، بالتالي لا يمكن أن تشاركها دول المصب والدول التي تمر تلك الأنهار

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

عبر أراضيها، ولا تعترف أيضاً بأحقية تلك الدول ولا بحصصها، بالاضافة الى ضعف القانون الدولي وعدم الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمتها دول المنبع ودول المصب، فضلاً عن تدخل الدول الكبرى في اذكاء الخلافات ما بين الدول المتشاطئة لتمرير مصالحها وسياساتها، وهذا ما يتضح من خلال التدخل الأمريكي في الدعم الدولي لأثيوبيا ضد دول حوض النيل ومن بينها مصر والسودان.

أما الخلافات المستمرة ما بين دول حوض نهري الفرات ودجلة فهي بسبب الرؤية التركية بأهمية المياه كونها دولة منبع والتي تعدها حقها الطبيعي كما للعراق بحقه الطبيعي للنفط ، وعليه لا بد من المساومة واستبدال برميل الماء ببرميل نفط، ولكن هذا ما ينافي العدالة الإلهية والانسانية كون النفط حق طبيعي للجميع وهو مباح للجميع ولا يمكن احتكاره لأحد، على العكس تماماً من النفط.

مقدمة

في ظل هذا النمو السكاني والتزايد الديموغرافي الملحوظ والاستهلاك المستمر لكميات المياه والندرة الحاصلة في كميات المياه ومصادرها، ما أفضى بالضرورة الى صراع مستمر ما بين الدول لا سيما المتشاطئة منها، وحروب المياه تعد من بين أهم الحروب القادمة والمحتملة، فبالرغم من أن المياه تعد من بين المصادر الطبيعية على هذه المعمورة، إلا أن بعض الدول أخذت بتدويل مسألة المياه على المستوى العالمي بل أخذت بعض الدول الأخرى الى تسعير المياه، من هنا ففي ظل هذا الصراع المحتدم والطلب المتزايد والمحموم على المياه، فقد باتت امدادات المياه خطر مستمر في جميع دول العالم، وبما أن العديد من الدول تشترك في بعض الأنهار يقابله ضعف في دور القانون الدولي في تنظيم مياه تلك الأنهار وهذا مؤكد ما يثير النزاع ما بين تلك الدول المتشاطئة .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

لم تكن مسألة المياه بهذا المستوى وهذا الحجم إلا أنه بعد الاستخدامات الواسعة في المجالات الزراعية والاقتصادية وانشاء السدود والخزانات الكبيرة بالإضافة الى عمليات تسعيرة المياه، ازدادت أهمية المياه وازداد الطلب عليها، فضلاً عن الازدياد الديموغرافي والاستهلاك الكبير وعدم الترشيد، فقد أصبحت المياه أحد العوامل المهمة للحروب المستقبلية بعد أن كانت الحروب تنشب بسبب عوامل الطاقة، بالتالي فان مسألة تدهور وتناقص كميات المياه ما ينتج عنه مشكلات اقتصادية كبيرة، ومن الجدير بالذكر فان هذه الأزمة المائية في العراق والوطن العربي والدول الأخرى لم تقتصر على بلد دون آخر فهي أزمة عالمية وتتعلق تحديداً بالدول التي تمر عبرها الأنهار أو دول المنبع، لذا فان نسبة مياه الأنهار التي تدخل الى البلدان العربية من الخارج تصل نحو ٦٢٪، من هنا فقد أخذت مراكز الدراسات البحث في حيثيات الموضوع وايجاد الحلول لهذه الأزمة.

الاشكالية : تعد أزمة المياه من بين الأزمات الحقيقية والمهمة في العالم كون أن المياه باتت العنصر الهام وضرورة من ضرورات الحياة بعد الحاجة الماسة والطلب المتزايد له، من هنا فقد بدأت الدول تبحث عن الحلول عن طريق القانون الدولي والمعاهدات الدولية الى وضع الحلول وتنظيم تلك المسألة في حدود الاحتياجات، والحؤول دون ادخال مسألة المياه في الاحتدامات السياسية والمساومات اللانسانية .

الفرضية : قد تبحث الدول جميعاً والمنظمات الدولية في مسألة حلحلة أزمة المياه في العالم وايجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها، إلا أن تلك المعالجات والحلول لم تفي بالغرض بسبب ضعف القانون الدولي والتدخل السياسي في تلك المعادلات مما يفضي الى تفاقم تلك الأزمة وعولمتها.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

أهمية الموضوع : يعد هذا الموضوع من بين أهم المواضيع التي تشترك فيها جميع الدول على حدٍ سواء، فضلاً عن انها تعد عاملاً هاماً ايضاً لحدوث الحروب والأزمات، الأمر الذي جعل تلك الدول والمنظمات الدولية المختصة ومراكز الدراسات والابحاث لدراسة تلك الحالة والخوض فيها للوصول الى الأسباب الحقيقية التي تؤدي الى تلك الأزمة، كونها تنعكس على اقتصاديات تلك الدول ومستقبل شعوبها .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب، المطلب الأول : أزمة المياه في حوض نهري دجلة والفرات، والمطلب الثاني : أزمة المياه في حوض نهر النيل، أما المبحث الثالث : القانون الدولي ومستقبل أزمة المياه .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

المبحث الأول

أزمة المياه في نهري

دجلة والفرات

يشير الواقع المائي في حوض نهري دجلة والفرات الى عقبات وأزمات حقيقية في عملية التنسيق الدولي على حق المياه لدولة المنبع تركيا ودولة الممر سوريا ودولة المصب العراق، فقد سيطرت تركيا على منابع النهرين لمصالح سياسية ومساومات في التحكم بالحصص والإطلاقات المائية غير العادلة، من هنا فان قضية الأمن المائي باتت مشكلة حقيقية تحتاج الى تدخلات وحلول حقيقية عبر

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

التفاوض الدولي والركون الى القانون الدولي والمعاهدات الدولية، من خلال هذا المبحث سنحاول البحث في حيثيات هذا الموضوع عبر مطلبين الأول الدور التركي في الأزمة والمطلب الثاني الدور السوري والايراني.

المطلب الأول

الدور التركي في الأزمة

ترى تركيا(*) بأن نهري دجلة والفرات ليسا نهران دوليان ولا تعترف بدولية النهرين وتعدهما نهران تركيان وتطلق عليهما تسمية مياه ما وراء الحدود، بالإضافة الى رفض تركيا الدخول في اتفاق رسمي بشأن تقسيم مياه نهر الفرات بينها وبين العراق وسوريا، وترى تركيا بأن لها الحق في السيادة مواردها المائية في نهري دجلة والفرات وتعدهما حوضاً واحداً (١).

وان السياسة المائية في تركيا تنطلق من اعتبارات معينة مستندة الى واقعها الجغرافي والطوبوغرافي حيث تقع تركيا عند نقطة الالتقاء بين أوروبا من جهة والشرق الأوسط ودول آسيا المستقلة عن الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، وتأتي تركيا من بين الدول الـ ١٩٤ . الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في المرتبة ٣٦ من حيث المساحة وفي المرتبة ١٥ من حيث عدد السكان، وتعد تركيا دولة اقليمية مهمة ومؤثرة وهي عضو في حلف الناتو، وبما أن العراق يعتمد بشكل شبه كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا وعليه فان أية عملية تغيير في تلك الكميات من المياه سوف يؤثر بالضرورة على الزراعة والصناعة في العراق بالاضافة الى أنه سيزيد من مساحات التصحر التي يعاني منها العراق(*) (٢).

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وهنالك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات أبرمها العراق مع الدول المتشاطئة وفق الأعراف والمواثيق الدولية، إلا أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات لم يتم العمل بها ما أدى الى فشلها وتعطيلها ومن بين هذه الاتفاقيات(٣) :

١- معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان عام ١٩٢٣ والتي نصت في مادتها رقم ١٠٩ على ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات.

٢- معاهدة بين تركيا والجانب العراقي في عام ١٩٤٦ وقد تضمن البروتوكول رقم ١ الملحق بهذه المعاهدة أحكاماً تشمل الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات.

٣- برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام ١٩٧١ .

٤- برتوكول بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ انضمت اليه سوريا عام ١٩٨٣ وقد نص على انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الاقليمية التركية والسورية والعراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الاقليمية وخصوصاً حوضي نهري دجلة والفرات.

تهدف تركيا عبر سياستها المائية الى تحقيق أهداف سياسية اقتصادية عبر بناء السدود الضخمة من خلال التحكم بمياه نهري دجلة والفرات لابتزاز العراق وسوريا، بالاضافة الى ذلك تهدف تركياً ايضاً الى تأسيس مكانة اقليمية مهمة عبر الربط المائي الاقليمي، فضلاً عن استخدام مسألة المياه كورقة ضغط على العراق وسوريا (٤).

وتأسيساً على ما تقدم فان الدول ومن بينها تركيا يبدو بأنها لم تلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بينها وبين الأطراف الأخرى، ولو سارت هذه الدول على تلك المبادئ وتم تطبيقها بحسن نية دون أن تتفرد لوحدها باستغلال تلك المياه ولا تنظر لمصلحة الدول الأخرى، وبهذا نكون

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

بحاجة الى تطبيق مفاهيم القانون الدولي وتفعيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي نصت على تقسيم الحصص المائية ما بين البلدان المتشاطئة، وإلا ستكون هنالك صراعات وحروب قادمة تنتظر مستقبل تلك البلدان .

المطلب الثاني

الدور السوري والايراني

بما أن العراق يعد من احدى الدول المشتركة في نهري دجلة والفرات مع كل من سوريا وتركيا وايران وكون العراق يعد دولة مصب، فالمياه هنا تعد مياه مشتركة ومنظمة بحسب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحصص المائية، ولكن في العقود الأخيرة قامت كل من تركيا وايران بإنشاء العديد من السدود والعمل على تغيير مجاري الروافد خلافاً للمبادئ والاتفاقات التي تحكم علاقة تلك الدول بنهري دجلة والفرات، من هنا كانت الرغبة في البحث عن حلول ومعالجات ترضي كل الأطراف المشتركة في تلك الأنهار(٥)، ومن هنا سنبحث في الموقف الايراني والسوري حيال المياه في نهري دجلة والفرات.

أولاً : الدور الايراني: تشترك ايران مع عدد من الدول المجاورة لها في انهار مشتركة منها اذربيجان وباكستان وتركمانستان وأفغانستان، فعملت مع تلك الدول على عقد الاتفاقيات للإدارة المشتركة في أنهر تشترك فيها مع تلك الدول، إلا أنها لم توقع أية اتفاقيات لإدارة مشتركة لأي نهر من الأنهار المشتركة مع العراق، لا بل فإنها قد تجاوزت على مبدأ حسن الجوار والأعراف الدولية الخاصة بالمياه عبر انشاء العديد من السدود في السنوات الأخيرة(٦).

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

فقد أسهمت السياسة المائية الايرانية في تراجع نسبة المياه في العراق، فان انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات قد تسبب في انخفاض كبير في مياه أهوار جنوب العراق مما أثر على التنوع البيئي والاحيائي، ومن الجدير بالذكر فان نهر دجلة بدأ يزود نهر الفرات عن طريق نهر العز في الأهوار الوسطى وهذا يعد مؤشر واضح لضعف نهر الفرات، وان الاجراءات التي قامت بها ايران تجاه المياه المشتركة مع العراق أدت الى تعرض هور الحويزة الى الجفاف(٧).

ومن الجدير بالذكر فعبر المسيرة الطويلة للعلاقات الايرانية – العراقية نجد بأن الأطماع الايرانية في المياه العراقية تعد في مقدمة الأطماع الاقليمية في المياه العربية، حيث تم ادراج هذه الأطماع ضمن الموضوعات التي ناقشتها لجنة الحدود العثمانية – الايرانية في اجتماعها في عامي ١٩١٣-١٩١٤ على أساس قسمة المياه بين البلدين مناصفة، إلا أن الجانب الايراني لم يلتزم بأي تعهد أو اتفاقية، الأمر الذي أدى الى تجاوز ايران على جميع الحقوق المشروعة في تلك الانهار المشتركة والدولية، فقد طالبت الحكومة العراقية منذ زمن بعيد بحل قضايا تلك الانهار وتقسيم مياهها، إلا أن الجانب الايراني كان يتنصل عن هذا الموضوع (٨).

من هنا يتضح جلياً الدور الايراني في مسألة المياه المشتركة مع العراق وهي لا تختلف عن السياسة المائية التركية في سياسة براغماتية ليست لها علاقة ولا تكترث بالطرف الآخر الشريك لها في هذه المياه الطبيعية، وهو ما يدل على ضعف القانون والدولي وعدم التزام الأطراف في المعاهدات والاتفاقيات التي ابرمت فيما بينها، وهذا يبتعد كل البعد عن الأخلاق الدولية .

ثانياً : الدور السوري: قد يلتقي الجانب السوري والعراقي في المعاناة ذاتها بسبب السياسة المائية التركية البراغماتية، فالأراضي التركية التي يمر فيها نهر الفرات هي أرض صخرية وجبلية

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

ولتوفر كميات الأمطار الكافية بالاضافة الى وجود ينابيع أخرى للمياه لذا فان هذه الأراضي لا تحتاج بالضرورة الى كميات كبيرة من مياه نهر الفرات، خلاف ما عليه الحال في الأراضي السورية والعراقية التي تعاني من قلة كميات الأمطار، لذا فالتعسف الذي يمارس على مياه نهر الفرات هو التعسف ذاته الذي يمارس على حصص المياه لسوريا والعراق (٩).

إلا أن الجانب السوري لم يستمر طويلاً على هذا الحال، فقد أكملت سوريا مشاريع السدود والخزن على نهر الفرات في عقد السبعينيات من القرن الماضي ومن بينها سد الطبقة، حينها فاجأت سوريا الرأي العام العراقي والعالمي عندما بدأت تستحوذ على مياه نهر الفرات دون النظر الى حاجة العراق من المياه، وعلى الرغم من الاحتجاجات التي رفعت من الجانب العراقي الى سوريا حتى كادت الحرب ان تندلع بين الجارتين إلا أن تداركتها بعض الأطراف العربية(*)، فان العراق لا يمانع انشاء السدود والخزانات في الدول التي تقع في أعالي النهر ولكن يجب أن يكون ذلك بالاتفاق بين الشريكين ولا يسبب أضرار للطرف الآخر(١٠).

فترتبط السياسة المائية السورية وخاصةً الزراعية منها بتوفر المياه حيث تشكل مياه نهر الفرات المورد الأساسي لها، وهي أيضاً تخطط لزيادة المساحات المروية عبر تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، وبهذا فقد باتت مياه نهر الفرات المورد الرئيس للمياه التي تعتمد عليها سوريا، فقد هدفت سوريا الى استصلاح الأراضي القريبة من نهر الفرات عبر انشاء مشاريع وخزن المياه لمقومة الفيضانات ولاستخدامه في أوقات الشح ولتلبية متطلبات اقتصادها المتنامي(١١).

وتأسيساً على ما تقدم فان العلاقات تشترك في مياه نهري دجلة والفرات وان السياسة المائية لكل من تلك الدول تختلف باختلاف مصالحها الخاصة، إلا أن تلك الدول لا سيما تركيا وسوريا لم تنظر

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الى مصالح شركائها في مياه النهرين ولم تلتزم أيضاً فيما يقره ويشرعه القانون الدولي، وهذا الأمر يدعو الى الحذر من نشوب الخلافات بين تلك البلدان، أما الجانب الايراني هو الآخر لم يلتزم أيضاً بما شرعه القانون الدولي فيما يتعلق بمياه الأنهار المشتركة مع العراق ولم تلتزم بإعطاء الحصص الكافية للعراق، وهذا ما يدعو الى تقديم الشكوى ضد الجانب الايراني أو حسم الأمر بالتفاوض بين الجانبين، وإلا من الممكن أن يصل الأمر الى اتخاذ خيارات أخرى قد تكون ليست في مصلحة الجانبين.

المبحث الثاني

أزمة المياه في حوض

نهر النيل

شهدت أزمة المياه في حوض النيل(*) الى احتدامات كبيرة وكثيرة عند ابرام الاتفاقيات المائية بخصوص مياه نهر النيل تحديداً في نهاية القرن التاسع عشر، كانت حينها معظم الدول في حوض النيل تحت السيطرة الاستعمارية ولم تنل استقلالها بعد، إلا أن تلك الاتفاقيات لم تكن تمثل مصالح تلك الدول في حوض نهر النيل بل كانت تمثل مصالح الدول الاستعمارية آنذاك، فيما بعد أي بعد خمسة عقود من الزمن نالت دول حوض نهر النيل استقلالها تباعاً، ومما لا شك فيه فان تلك الدول بعد أن

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

نالت استقلالها لم تعترف بتلك الاتفاقيات التي ابرمت أبان سيطرة الاستعمار عليها، الأمر الذي جعل من أزمة نهر النيل أزمة كبيرة وذات اهتمام كبير من جميع الأوساط(١٢).

من هنا فقد دخلت تلك الأزمة في مفترق طرق بسبب عدد الفواعل والدول في حوض نهر النيل، وعليه وفي هذه الدراسة ومن خلال هذا المبحث سنحاول دراسة مواقف تلك الدول في حوض النهر حيال تلك الأزمة وتداعياتها السياسية، عبر مطلبين فالمطلب الأول : الموقف المصري من الأزمة، والمطلب الثاني : الموقف السوداني والدولي من الأزمة .

المطلب الأول

الموقف المصري من الأزمة

عندما يتمعن الباحث في دراسة حوض النيل من منظورات وجوانب عدة تتضح له أهمية هذا النهر بالنسبة لدول حوضه ومن أهمها مصر والسودان وكذلك بالنسبة الى دول أفريقيا وعموم منطقة الشرق الأوسط، فيشمل حوض نهر النيل بالاضافة الى دولتي مصر والسودان فهو يمر بـ . بروندي وراوندا وأوغندا وزائير وتنزانيا وكينيا وأثيوبيا، فهو من بين أطول الأنهار في العالم حيث يمتد لمسافة تصل نحو ثلاثة آلاف كم، فمصر الواقعة جغرافياً في قلب العالم العربي فهي تحظى بمحوري اتصال لهما أهمية جغرافية استراتيجية وهما نهر النيل وقناة السويس، فالنيل الذي يشكل نقطة الاتصال ما بين الشمال والجنوب والعالم العربي – الشرق أوسطي وأفريقيا السوداء (١٣).

توجه منطقة المشرق العربي تحدياً كبيراً يتمظهر في كيفية استخدام مياه الأنهار الدولية وكيفية مواجهة تلك المشكلات الناجمة عن ذلك ما بين الدول المستفيدة من مياه حوض النهر الواحد، وقد

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

واجهت تلك المنطقة ثلاثة مشكلات أساسية منذ فترة النصف الثاني من القرن العشرين والتي جعلت استخدام المياه يكون في حده الأقصى، ما أدى ذلك التنافس الى النزاع بشأن الاستحواذ على مصادر المياه، وهي(١٤) :

١- الزيادة العالية والسريعة في عدد السكان .

٢- التوسع في الزراعة لتوفير الغذاء لمواجهة الانفجار السكاني.

٣- ادارة شؤون المياه.

ومن خلال ما تقدم نرى بأن تلك الأنهار الدولية التي تمر عبر حدود أكثر من دولة وملاحظة ضعف تطبيق القانون الدولي أو الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي تنظم عملية الاستخدام الأمثل لمياه تلك الأنهار فمؤكد ستكون هنالك مشكلات عديدة بل وأزمات حقيقية بسبب الاستحواذ على كميات المياه وخزنها، وقد تنشأ بسبب ذلك حروباً لم تحمد عقباها ويتسبب لطرفان أذاً كبيراً على مستوى الاقتصاد والأمن والفوضى .

ومن الجدير بالذكر فقد ابرمت اتفاقية منا بين بريطانيا نائبة عن السودان ومصر وأوغندا وتنزانيا وكينيا عام ١٩٢٩، وتم عبر هذه الاتفاقية اعتراف بريطانية بالحقوق الطبيعية لمصر مع المندوب السامي البريطاني على زيادة حصة السودان من المياه دون أن يؤدي ذلك الى الأضرار بالحقوق الطبيعية والتاريخية لمصر في مياه نهر النيل، بالاضافة الى عدم القيام بأية أعمال في مجال الري أو مجال الكهرباء على نهر النيل وروافده أو على البحيرات التي تنبع منها من شأنها تخصيص كمية المياه التي تصل الى مصر إلا بعد الاتفاق المسبق مع الحكومة المصرية، وقد منح هذا الاتفاق الحق لمصر في مراقبة نهر النيل من المنبع الى المصب ودراسة المجرى لإقامة مشاريع اذا استدعت

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الحاجة المصرية لذلك وبعد هذا الاتفاق من أهم الحجج القانونية المؤكدة للحقوق المصرية الطبيعية والتاريخية في مياه نهر النيل(١٥).

وقد أبرمت أيضاً اتفاقية أخرى في أطار التعاون بين مصر وأثيوبيا في عام ١٩٩٣ وأكد فيها الجانب الأثيوبي بضرورة استخدام المياه الجارية في أراضيها مما يكفي حاجاتها بالدرجة الأولى ثم فيما بعد تأتي مصالح دول الحوض على اعتبار أن هذه المياه تدخل في حقوقها الطبيعية وقد أكدت ذلك في المذكرة التي قامت بإرسالها الى البعثات الدبلوماسية، في القاهرة عام ١٩٥٧، والتي تضمنت حينها اعتراض اثيوبيا لإبرام اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وتحديداً مشروع السد العالي واعلانها عن انفرادها واقتصار حق انشاء السدود والخزانات للمشروعات الزراعية لأثيوبيا فقط (١٦).

وترى مصر بأن انشاء سد النهضة(*) في اثيوبيا سيؤثر بشكل واضح على كميات المياه والحصص المائية الى الأراضي المصرية لا بل وحتى السودان، وترى مصر أيضاً بأن الإصرار الأثيوبي على إنشاء السد بهذه الطريقة وهذه المواصفات ستعرض مصر والسودان الى نتائج خطيرة من عواقب انهيار السد المحتمل، وبسبب السد ستكون مصر مجبرة على تحلية مياه البحر بنحو ٥٠ مليار جنيه لتعويض النقص الحاصل من المياه العذبة، وبسبب تأثير سد النهضة على مصر والسودان وعليه من المحتمل جداً أن تنشب حينها حرباً سيكون الجميع فيها خاسر(١٧).

وبالتالي فان مصر لا تعترض على انشاء أي سد على نهر النيل شريطة أن لا يؤثر هذا السد على حصتها في المياه العذبة وأراضيها الزراعية وأمنها القومي، لأن الانفجار السكاني في مصر وضعف الاقتصاد المصري الذي لا يتناسب والنمو الديموغرافي المتسارع في مصر، من هنا فان مصر لا تجازف بتقليل حصتها المائية الذي يؤدي بدوره الى تراجع اقتصادي خطير .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

المطلب الثاني

الموقف السوداني والدولي

من الأزمة

من خلال المعطيات إن أزمة المياه سوف تتفاقم بشكل كبير في المستقبل في حال استمرار هذا الازدياد المضطرد في الكثافة السكانية، وما تشير له احصائيات منظمة الأمم المتحدة بأن العالم سوف يرتفع تعداده السكاني نحو ٢٠ مليار نسمة بحلول عام ٢١٠٠، ومما لا شك فيه فان هذا الأمر سيؤدي الى زيادة في استنزاف الموارد المائية الموجودة من على سطح الكرة الأرضية، ومن خلال الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات الدولية وخاصة الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمتخصصة في مجال المياه تبين أن مشكلة القرن الحادي والعشرين ستكون المياه وليست الطاقة (١٨).

وقد عقدت اتفاقية تعاون ما بين دول حوض النيل تحت مسمى اتفاقية عنتيبي(*) في عام ٢٠١٠ التي تم الاتفاق عليها من قبل ٦ دول في حوض النيل وهي : اثيوبيا وكينيا وراوندا وأوغندا وتنزاني وفيما بعد وقعت عليها بوروندي، واشارت الاتفاقية عدم اعتراف دول الحوض بالحصة التاريخية لمصر والسودان من مياه النيل والتي أكدتها اتفاقية ١٩٥٩، كما ألغت الاتفاقية بند الأخطار المسبق في حالة بناء أية مشاريع على ضفاف نهر النيل الذي تم إقراره هو الآخر في اتفاقيات سابقة بين دول حوض النيل، وقد تبرأت دولة جنوب السودان بعد انفصالها عن شمال السودان في عام ٢٠١١ من اتفاقية ١٩٥٩، كما أن انضمام دولة جنوب السودان لاتفاقية عنتيبي ومطالبتها بحصتها من مياه النيل سيعرض حتماً حصة السودان للانخفاض، ومن الجدير بالذكر ان هذا الاتفاقية قد قسمت دول حوض

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

النيل الى قسمين الأول يضم دول منابع النيل الثمانية قبل انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ والقسم الآخر يضم دولتي المصب (١٩).

أما الموقف الدولي من أزمة المياه في حوض النيل فقد كان لأثيوبيا دور فاعل ومهم في السياسة المائية لحوض نهر النيل والتي نظمت اتفاقية عنتيبي والغت التعامل باتفاقية عديدة ومن بينها اتفاقية ١٩٥٩ التي أبرمت بينها وبين مصر والسودان، إلا أنها لم تمتثل الى تلك الاتفاقية وبنودها، والموقف الأثيوبي يندرج تحت تحليل وضاح وجلي حيال مياه نهر النيل، وهي ترى بأنها لا تقبل منح أي شئ لدول أسفل النهر لا سيما في حال عدم السماح لها بإنشاء منشآتها الخاصة، وفي حال قيام مصر أو السودان في اقامة اية منشآت هيدروليكية فستبذل أثيوبيا قصارى جهدها لمنع ذلك كي لا تتحول فيما بعد الى واقع ومن ثم يكون حق مكتسب غير قابل للطعن فيه (٢٠).

أما مواقف الدول الأخرى في حوض نهر النيل فهي تختلف من دولة الى أخرى وحسب ما تقتضيه مصالحها، فدولة كينيا ترفض اتفاقيات النيل القديمة كون معظم اراضيها غير قابلة للزراعة، لذا ترغب كينيا ببناء السدود والتفاوض من جديد مع دول الحوض بشأن تعديل الحصص المائية، وأوغندا هي الأخرى ترغب باعتزامها القيام بمشاريع الطاقة الكهربائية على فروع نهر النيل دون الحصول على موافقة من قبل مصر والسودان، إلا أن مصر والسودان كانت تقف بالضد من هذه الرغبة، وتنزانيا ترى هي الأخرى بعدم اعترافها باتفاقية ١٩٢٩ ما بين مصر وبريطانية، كون تلك الاتفاقية تمنح مصر حق الموافقة على أي مشروع يقام على نهر النيل (٢١).

ويتبين من خلال ما تقدم بأن أزمة السياسة المائية في ما بين دول حوض النيل ترجع الى نحو قرن من الزمن حيث الاتفاقيات الدولية التي تم ابرامها ما بين دول حوض نهر النيل، إلا أن هنالك

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

اتفاقيات أعطت لمصر حق التصرف في قيام اية انشاءات على نهر النيل وهذا ما أثار حفيظة دول حوض النيل الأخرى، بالاضافة الى ذلك فان هنالك بعض الدول الكبرى قد دخلت على خط تنظيم السياسة المائية في حوض النهر وبدأت تدعم بعض الدول على حساب الدول الأخرى من باب السيطرة على تلك المنطقة الحيوية، ونعتقد بأن الأمر سوف لن ينتهي بسهولة وقد يتطور الأمر الى أكثر من ذلك في حال عدم قيام دول الحوض بالتفاوض من جديد وتقسيم الحصص المائية بما يتناسب ومصالح جميع دول الحوض .

المبحث الثالث

أزمة المياه ما بين ضعف القانون الدولي

وقوة المصالح الدولية

بعد قيام المجتمعات على مر التاريخ ارتبط مفهوم القانون الدولي العام بقيام تلك المجتمعات الانسانية الأولى وقد تطور هذا القانون بمرور الزمن ليكون قاعدة للعلاقات الأساسية ما بين الحكومات وكذلك ما بين الأفراد على اعتبارهم ممثلين عن دول، إلا أن القانون الدولي لم يطبق بالشكل الصحيح من قبل العديد من الدول، الأمر الذي أدى الى ضعف تطبيق القانون وإحلال الفوضى في السياسات

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

المائية ومسألة تقسيماتها ما بين الدول المتشاطئة، وعليه سنحاول عبر هذا المبحث دراسة مسألة تقسيم المياه من خلال المطلب الأول، ودراسة وضع المصالح الدولية في ظل القانون الدولي .

المطلب الأول

مسألة تقسيم المياه

لا خلاف في ذلك بأن موضوع المياه في العصر الحالي أخذ يحظى باهتمام الدول ويشكل محوراً للصراع بينها، إذ تتجاذب علاقاتها وتتنافر تبعاً لمد المياه وجزرها وقد غالى البعض بأن هذا الخلاف قد يتفاقم ليصل الى حد استخدام القوة أو التلويح باستخدامها، ويختلف النظر الى الماء تبعاً الى فكر الناظر وفلسفته فالماء عند البعض مورد مشترك لجميع البشر وليس سلعة للبيع أو المتاجرة والمزايدات كما يرى الآخرون، ولا يمكن الإقرار بالرأي الذي يرى بأن الماء له ثمن لأنه حاجة وليس حق لأن الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار(٢٢)، وسنحاول عبر المحورين القادمين توضيح مسألة تقسيم المياه في نهري الفرات ودجلة ونهر النيل .

المحور الأول : اشكالية تقسيم المياه في نهري دجلة والفرات

تاريخياً لم يكن موضوع استثمار مياه نهر الفرات موضع خلاف يذكر كون النهر كان آنذاك يخضع لوصف النهر الوطني على اعتباره كان يخضع لسيادة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية، حيث كانت كل من تركيا والعراق وسوريا مقسمة الى ولايات ضمن الامبراطورية العثمانية فقد خضع العراق لسيطرة وحكم الامبراطورية منذ عام ١٥٣٤حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أن هذه الاشكالية ظهرت بعد زوال الامبراطورية العثمانية بسبب الحرب العالمية الأولى فقد أصبحت كل من العراق وتركيا وسوريا دولاً مستقلة، لذا فقد أصبح نهر الفرات نهراً دولياً ويبقى كما كان نهراً وطنياً،

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وعليه وبعد ذلك التاريخ لم يعد استثمار النهر يخضع لسيادة دولة واحدة بل يخضع لسيادة ثلاثة دول هي تركيا والعراق وسوريا (٢٣).

أما اليوم فان تركيا ترفض مبدأ تقسيم المياه في نهري الفرات ودجلة وتطرح بديلاً عن ذلك مبدأ تخصيص استخدام المياه على أساس دراسة ميدانية عن مشاريع الري في البلدان المتشاطئة شريطة أن تعتمد هذه الدراسات على جدوى فنية واقتصادية وتعطي الأولوية الى استثمار المياه في مشاريع الري على وفق مبدأ الاستخدام الأمثل والأكفأ للمياه، ومن خلال ذلك تبين تركيا مجموعة من العوامل في سبيل تحقيق هدفها الخفي والمعلن في آن واحد عبر عدم نيتها عقد اتفاقية دائمية لتحديد حصة العراق وسوريا من المياه ومن بين هذه العوامل هي (٢٤):

١- التأكيد على إجراء مفاوضات ثنائية بين العراق وسوريا والابتعاد قدر الإمكان عن المفوضات الثلاثية، وذلك خوفاً من مواجهة تركيا للعراق وسوريا معاً وربما يتوحد موقفهم بالضد من تركيا .

٢- استثمار الخلاف العراقي السوري آنذاك لتأخير المفاوضات .

٣- لا ترغب تركيا بالمفاوضات أحادية بشأن المياه، بل ترغب بالمفاوضات العامة التي تشمل المياه واليابسة لأنها تمتلك من المياه الكثير وتعده عاملاً مهماً للمساومة.

ومن الجدير بالذكر فهنالك العديد من الاتفاقيات ما بين تركيا والعراق حينما تم الاعتراف بدولية النهرين من قبل تركيا ومن بين تلك الاتفاقيات هي اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ بعد انفصال سوريا والعراق عن الدولة العثمانية بالاضافة الى معاهدة الصلح في مدينة لوزان بينها وبين الحلفاء عام ١٩٢٣ والتي نصت على التزام تركيا بالتنسيق بين سوريا والعراق قبل الشروع في بناء السدود التي

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

تم بموجبها تخطيط الحدود والتأكيد على ذلك أيضاً في اتفاقية عام ١٩٤٦ وكذلك بروتوكول التعاون الفني والاقتصادي بين تركيا والعراق عام ١٩٨٠وانضمت اليه سوريا عام ١٩٨٣، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى، فالجانب التركي لم ولن يقبل بحل مشكلة المياه في نهري الفرات ودجلة طبقاً لتلك الاتفاقيات والقوانين الدولية المنظمة للأنهار الدولية وان هذه المشكلة لن تحل إلا عبر قرار سياسي ومن أعلى المستويات لأن المياه عند الأتراك هو كالتالي : " ان ما يعود لتركيا من مياه مجاري دجلة والفرات وروافدهما هو تركي " وان بإمكان تركيا أن تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها لأن مصادر المياه هي تركية، وان آبار النفط هي عراقية وسورية والأمر في النهاية هو مسألة سيادة(٢٥).

ويظهر مما تقدم بأن مسألة تقسيم المياه في نهري دجلة والفرات ما بين تركيا وسوريا والعراق هي مسألة سياسية تؤثر بشكل مباشر على الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة ما بين الأطراف الثلاث، بالاضافة الى عدم وجود الرغبة الحقيقية لدى الجانب التركي لحل تلك الأزمة المائية .

المحور الثاني : اشكالية تقسيم المياه في نهر النيل

تعد اثيوبيا بلد المنبع بالنسبة الى نهر النيل إلا أنها لم تستفد منه إلا القليل بسبب العوامل الطبيعية والمحلية التي تحول دون استفادة اثيوبيا من مياه نهر النيل، ويدخل نهر النيل الى السودان من الجنوب عبر مدينة جوبا وجونجالي وهي مناطق تسيطر عليها المجاميع الانفصالية في السودان، وعلى الرغم من انتشار السهول المجاورة للنيل في السودان، إلا أن استثمار مياه النهر لم تكن بالمستوى المطلوب، وبعد خروج النهر من الأراضي السودانية يدخل الأراضي المصرية في مدينة أسوان وقد أقامت مصر مشاريع مائية كبيرة لاستثمارها في زراعة الأراضي، إلا أن استخدام المياه بهذا الشكل الكبير من قبل مصر يكون بالضرورة على حساب حصص السودان وأثيوبيا(٢٦).

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وعلى الرغم من أن دول حوض النيل غنية كميا ونوعاً بموارده المائية بيد أنها لا تمتلك قدرة اقتصادية وهي أيضاً فقيرة بمسألة قدراتها التنظيمية لادارة تلك الموارد المائية، وبسبب تلك العوامل التي تفاعلت في منظومة واحدة في حوض نهر النيل خلال العقود الماضية لتفضي الى قيام الصراع المائي بين دولتي المصب ودول المنبع، وعلى الرغم من العقود الماضية من عمر الاستقلال لدول حوض النيل كافة فلم يتم ابرام جماعية لتقاسم مياه نهر النيل وأن ما موجود اليوم هو عبارة عن اتفاقيات قديمة كانت ذات طابع ثنائي بالتالي فهي لا تحضى بالقبول العام من قبل دول الحوض، على الرغم من الحاجة الملحة لتلك الاتفاقيات الجماعية التي تنظم عمل وتقسيم مياه حوض النهر، إلا أن دول المنبع بعد نيل استقلالها رفضت تلك الاتفاقيات القديمة التي ابرمتها لتفق مياه نهر النيل الى دول المصب(٢٧).

ومن الجدير بالذكر فان اثيوبيا أقدمت على انشاء سد النهضة الذي يتسع نحو ٧٤ مليار م٣ وقد أحاطت الحكومة الأثيوبية هذا الأمر بالتكتم الشديد الى أن تم وضع الحجر الأساس للسد في نيسان عام ٢٠١١ أي ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ بشهرين فقط، ومؤكد جداً بأن هذا الأمر كان بقصد وبتخطيط بهدف السعي لاستغلال حالة الارتباك التي حدثت في مصر كي تستطيع اثيوبيا من تمرير هذا المشروع المهم، ومن خلال ما تقدم يبدو بأن الحكومة الأثيوبية آنذاك كانت ترغب وتسعى بكل الطرق للدخول في سباق مع الزمن لإنجاز السد قبل أن تلتقط مصر أنفاسها وقدراتها وتستعيد عافيتها بعد ثورة يناير ٢٠١١ (٢٨).

ومنذ التسعينيات من القرن الماضي اتسمت علاقات مصر ودول نهر النيل بتصاعد مخططات سياسية تتخذ مطالب اقتصادية لتصفية حسابات تاريخية ليست ودية في علاقات ماضية الى جانب

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

تحالفات خلفية تصعب اتخاذ مبادآت علمية تربك حلاً سلمياً بين أطراف النزاع، فاستخدام اثيوبيا سياسة الأمر الواقع يهدف في الحقيقة الى جر المشاكل الى مائدة المفاوضات المطولة للحصول على أقصى ما يمكن من الفوائد لمصلحة اثيوبيا مع محاولة تغيير موقف السودان الى موقف الوسيط الأكثر قرباً الى اثيوبيا مقابل الحصول على فائد مائية [٢٩].

وتأسيساً على ما تقدم فان فكرة بناء السد الأثيوبي يبدو بأنها فكره سياسية أكثر منها اقتصادية، وهذا ما يتضح جلياً من خلال تهديد الرئيس المصري الراحل انور السادات الى اثيوبيا عبر استخدام القوة العسكرية ضدها، وكان هذا عندما كانت العلاقات المصرية الأمريكية ايجابية وكان الموقف الأمريكي بالضد من حكومة اثيوبيا الماركسية، ما جعل التهديد المصري اليوم الى اثيوبيا لم يجدي نفعاً كون ان العلاقات والمصالح قد تغيرت لا سيما علاقة مصر والولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن كما كانت في سابق عهدها، لا بل أن الحكومة الأمريكية اليوم تساند أثيوبيا في بعض مواقفها، الأمر الذي شجع الأخيرة لانتهاز الفرصة في تأسيس وتشييد سد النهضة، من هنا فان تغير المواقف الدولية يتغير حسب المصالح والأحداث.

المطلب الثاني

مستقبل السياسة المائية في

ظل المصالح الدولية

مما لا شك فيه فان الأمن المائي للإنسان بات أمراً رديفاً للأمن الغذائي، وربما برميل الماء قد يكون في المستقبل أغلى من برميل النفط، والعلم الذي توصل الى ايجاد بدائل عن النفط كطاقة

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

مستخدمة لم يتمكن ايجاد بديلاً عن الماء، الأمر الذي جعل النفط رهان المستقبل القريب، إلا أن البلدان العربية لم تصل الى الأن الى حالة التوازن بين حجم الموارد المائية المتوفرة والطلب المتزايد لكميات المياه بالاضافة الى التزايد الديموغرافي السكاني، بالتالي فان مسألة تأمين المياه باتت قضية استراتيجية تتطلب الاسراع في وضع خطط مستقبلية لدرء العجز ومواصلة التحدي والتهديد الحاصل بسبب الندرة الحاصة في مسألة تأمين المياه (٣٠).

أما الصلة ما بين الأمن المائي والأمن العام فهي وثيقة جداً لأي بلد ولا سيما البلدان العربية في وادي النيل مصر والسودان وبلاد الشام سوريا ولبنان والأردن وفلسطين(٣١)، بالتالي فان غياب التعاون ما بين البلدان عبر القانون الدولي أو الاتفاقيات وغيرها فان هذا الأمر سوف يفضي الى الصراع المسلح الذي ممكن أن يحدث في أي وقت في حال عدم التحرك الى ايجاد صيغة تعاونية ما بين دول الجوار تقوم على أساس المنفعة المتبادلة، ويكون ذلك عبر ادارة الصراع حول الموارد المائية بطرق سلمية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر الجهود الدولية والاقليمية المشتركة شريطة توافر حسن النوايا وتبادل المنفعة (٣٢).

من هنا فان مسألة مستقبل اشكالية المياه في القانون الدولي ضعيفة نسبياً بسبب عدم التزام الداول بالاتفاقيات في هذا المجال، الأمر الذي يفضي الى حدوث نزاعات دولية خطيرة، ولتدارك هذا الأمر تبذل المنظمات المعنية والحكومات في أزمة المياه جهوداً مستمرة في محاولة توفير المياه للجميع، ومما لا شك فيه فان الدول المتقدمة قد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا الميدان ووضعت القواعد المناسبة للحيلولة دون قيام نزاعات فيما بينها، فقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشكيل لجنة عام ١٩٧٠ لدراسة هذه المشكلة التي استمر عملها ٢٠ عام لتقديم تقريرها في دراسة القواعد القانونية

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

لتقاسم المياه بين الدول، وبعد دراسة مستفيضة للمسألة تم وضع القواعد القانونية المناسبة في دورتي الأمم المتحدة في عامي ١٩٩١-١٩٩٣(٣٣).

وتأسيساً على ما تقدم فان أزمة المياه تعد من بين القضايا والمسائل العالقة والمسببة للكثير من الخلافات ما بين الدول، وهذا الأمر يتجسد بشكل كبير في دول العالم الثالث والدول العربية، فهنالك من بين دول المنبع لا تعترف بدولية الأنهار وتعدها أنهاراً وطنية وهذا الموقف يتجلى في طروحات تركيا حيال العراق وسوريا في نهري دجلة والفرات، الأمر الذي أثر سلباً على حصة البلدين بشكل كبير، والأمر ذاته أيضاً في نهر النيل فان أثيوبيا وبعض دول حوض النيل لا تعترف بالاتفاقيات التي أبرمتها مصر وتعد تلك الاتفاقيات باطلة، وهذا يحيلنا الى اشكالية مهمة، ألا وهي أن مسألة الصراعات البينية في السياسات المائية كفيلة بدخول تلك الدول في صراعات مستمرة تسهل للدول الأخرى التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول وتنفيذ سياسات مصلحية كبيرة، كتدخل الطرف الإسرائيلي في اشكالية أزمة المياه والدخول في عملية مساومات كبيرة تكون دول حوض نهري دجلة والفرات ونهر النيل هي الخاسر الأكبر في هذه المعادلة .

الخاتمة

تعد أزمة السياسات المائية ما بين الدول لا سيما المتشاطئة منها هي أزمات سياسية مصلحية وتخضع لعمليات المساومة، وهذا بسبب ضعف القانون الدولي وعدم الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعنى بتنظيم المياه والأنهار الدولية المشتركة، فدول المنبع ترى بأن تلك الأنهار هي أنهار عابرة للحدود وليست أنهار دولية وعليه لا يوجد هنالك حق مشترك في تلك الأنهار للدول التي

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

يمر عبر حدودها النهر الوطني بما فيها دولة المصب، إلا أن هذا الأمر منافي الى القوانين الدولية والمعايير الانسانية، لأن المياه حق طبيعي لكل الناس على هذه المعمورة وعلى دول المنبع أن تلتزم بالإذعان لهذا الحق ولا تسام الدول الأخرى بالمياه مقابل الطاقة أو للقبول في مواقف سياسية.

من هنا فقد بات واضحاً في أزمات السياسة المائية في دول حوض نهري دجلة والفرات ودول حوض نهر النيل، بأنها أزمات تدار عبر مؤثرات دولية وقرارات دولية وهذا ما يتضح جلياً من خلال ضعف أداء القانون الدولي وعدم تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات التي تعمل على تنظيم المياه وتقسيمها، وهذا ما يدعو الى الصراعات والنزعات ما بين تلك الدول المتشاطئة، وهذا بالضرورة يدفع بالدول الكبرى للسيطرة على تلك الدول وتنفيذ سياساتها ومصالحها عليها.

ولمعالجة هذا التوتر الحاصل في السياسة المائية ما بين تلك الدول يجب على الدول الإعتراف بدولية تلك الأنهار وأحقية دول المصب بالاضافة الى الدول التي يمر عبر أراضيها النهر بشراكتها في مياهه، وهذا يتحقق إن كانت هنالك نوايا دولية وانسانية من قبل المجتمع الدولي المتمثل بمنظمة الأمم المتحدة ودرها المهم في تفعيل تلك القوانين وفرض سيادة المجتمع الدولي، للحد من حدة الصراعات والنزاعات التي تنتجها تلك الاحتكاكات ما بين تلك الدول، ومما لا شك فيه فان المياه ربما تكون عامل للحروب والأزمات أكثر من النفط كون أن الأخير من الممكن استبداله بطاقات بديلة أخرى إلا أن المياه لا يمكن استبدالها أو الاعتماد على بديل عن المياه وهن يعتبر من أساسيات الحياة، من هنا فالبحث عن حلول ومعالجات حقيقية لأزمات السياسة المائية بات أمراً ضرورياً من أجل رسم مستقبل خالي من الحروب والصراعات والنزاعات الدولية في عالم متغير يعاني من الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الهوامش :

*) تعد تركيا من البلدان الغنية بمواردها من المياه العذبة وهذا ما يدعو البعض الى عد تركيا بأنه بلد يعاني من تخمة مائية، وتقدر موارد تركيا من المياه العذبة المتجددة بنحو ٢٥٨ مليار م٣ تستخدم منها تركيا فقط نحو ١٥,٦ م٣، وبهذا تعد تركيا أغنى دولة في المنطقة ومنطقة الشرق الأوسط في كمية المياه العذبة، وهذا يعود الى كمية الأمطار المتساقطة بالاضافة الى تساقط الثلوج هناك، وعلى الرغم من هذه الوفرة الكبيرة في كمية المياه الموجودة في تركيا إلا أنها لا تقر بوجود هذه الكمية من المياه لديها، ومن الجدير بالذكر فان تركيا تمتلك من المياه الجوفية ما يقدر المتجددة بـ . ٩,٥ مليار م٣ سنوياً وتقدر مياه الينابيع بـ . ٨,٥ م٣ سنوياً وهي كمية كافية لإرواء ١٢ مليون دونم أي بنسبة تقدر بـ . ٣٦٪ من الأراضي الزراعية، وعليه تستطيع تركيا من خلال مشروعاتها المقامة على نهري دجلة والفرات وعبر موقعها كدولة منبع التحكم بمعظم مياه نهر الفرات بشكل كامل وبحوالي ٥٠٪ من مياه نهر دجلة، وتسهم المياه في نهري دجلة والفرات أهمية كبيرة في توليد الطاقة الكهربائية في تركيا وهذا ما يتم عبر السدود المقامة على نهري الفرات . للمزيد من التفاصيل ينظر : ياسر محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية – التركية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠١١، ص ٢٤٣.

١) محمد علي المعموري، ثائر محمود رشيد العاني، الأبعاد الاقتصادية لستراتيجية ادارة المياه في ضوء تحديات أزمة المياه وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣١، ٢٠١٠ ، ص٤٣.

*) تشكل المياه السطحية في العراق النسبة الأكبر من مجمل مياه العراق والتي تعد حوالي ٨٠٪ منها من المنابع التركية، وان اجمالي الموارد المستغلة في العراق يصل نحو ٤١,٣٥ مليار م٣، وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية ومن الممكن ان تزداد هذه الاحتياجات بزيادة عيد السكان في العراق، وتسعى تركيا الى تقيل الحصة المائية

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الواردة الى العراق عبر انشاء السدود على نهري دجلة الفرات ما يشير الى مشكلة كبيرة وأساسية على مستقبل العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر : صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد١٥،٢٠١٣، ص ٥٠٦.

٢) فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، دور السياسة المائية التركية في تفاقم أزمة المياه في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد ٣٨، واسط ٢٠٢٠، ص ٤١٣-٤١٤.

٣) رحمن حسن علي المكصوصي، أحمد حسين ناصر البدري، محمد حسين ناصر، الأزمة المائية في العراق الأسباب والمعالجات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١، ج ٣، العدد الخاص بالمؤتمر، ٢٠١٢، ص ٥.

٤) قاسم عبدعلي عذيب، التحديات الجيوبولتيكية للأمن المائي العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، ٢٠١٩، ص ٢٥٤.

٥) سلوى أحمد ميدان، محمد سليم محمد أمين، اشكالية أزمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية،الجلد١، العدد٤٦، ٢٠٢٠، ص ٧.

٦) سلوى أحمد ميدان، محمد سليم محمد أمين، اشكالية أزمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار دراسة قانونية، مجلة تكريت، العدد٤٦، ٢٠٢٠، ص ١١.

٧) محمد علي المعموري، ثائر محمود رشيد العاني، الابعاد الاقتصادية لستراتيجية ادارة المياه في تحديات أزمة المياه وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣١، ٢٠١٠ ص٤٩.

٨) محمد عيسى داود، كنز الفرات اكتشاف امريكا جبل الذهب في نهر الفرات العراقي، دار مدبولي الصغير، مصر ٢٠٠٣، ص٢٠٢.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

٩) عبدالرضا عبود الحميري، العطش في وادي الرافدين بين التخريب والتنظيم وتعسف دول الجوار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠١٣، ص ٤٩٤-٤٩٥.

*) هنالك تشابه ملفت للنظر بأن هنالك مخاوف كبيرة حيال الانفجار السكاني الكبير وأزمة المياه المستمرة يقابلها انعدام منظومة الزراعة والترشيد الأمثل في استخدام المياه العذبة، فهنالك متلازمة النظام الديموغرافي السكاني والأزمة الزراعية والغذائية، عندما تنبأ توماس مالتوس بمستقبل مظلم ينتظر البشرية، حيث يرى مالتوس بأن النمو السكاني سوف يتجاوز نمو الانتاج الزراعي مؤدياً الى حدوث خلل متزايد في التوازن بين الأفواه الجائعة وامدادات الغذاء اللازمة لإطعامها، ويذهب في فرضيته الى النقص في موارد الغذاء سيؤدي الى دورات متكررة من الجوع، ويقول أيضاً " ان قوة السكان تفوق بكثير قدرة الارض على توفير المعاش لكثير من البشر " وبالتالي يقود الى نتيجة مفادها أن الموت المبكر سيحل بالبشرية بشكل أو بآخر ، من هنا سيؤدي التنافس على موارد المياه الآخذ بالتناقص الى حدوث أزمات داخل البلدان ونشوب حروب المياه بينها . للمزيد من التفاصيل ينظر : صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٣.

١٠) عبدالرضا مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٥.

١١) قاسم عبدعلي عذيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.

*) يعد نهر النيل من بين أطول انهار العالم فيبلغ طوله نحو ٦٧٠٠ كلم ويعتبر من بين أطول الأنهار في العالم من حيث المجرى والثاني من حيث كبر الحوض، وتبلغ مساحة حوضه ٢٠٩ مليون م٢، ويختلف ايراده السنوي من عام لآخر، ويغطي الجزء الشمالي الشرقي لأفريقيا ويعادل عشر مساحة القارة الأفريقية وأحث انهارها جيولوجيا وهو نهر يخالف في اتجاهه لكل أنهار أفريقيا ومساه من الجنوب الى الشمال في حين أن بقية الأنهار تجري من الشرق الى الغرب أو العكس وتبلغ ايراداته المائية السنوية أكثر من ١٠٠ مليار م٣ ويعد الشريان المائي الرئيس لنحو ٣٠٠ مليون نسمة. وللمزيد من التفاصيل : سعد عبدالقادر حميد، الموقف الدولي من أزمة المياه دول حوض النيل أنموذجاً، المجلة السياسية والدولية، العدد ٤١-٤٢، ٢٠١٩، ص٩٨١.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

١٢) مصعب عطية ذنون الزبيدي، أحمد حاشوش عليوي الحجامي، الجذور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام ١٩٩٩، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج٣، العدد ٣٠، ٢٠١٨، ص ١١٦.

١٣) حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافية السياسية للموارد والنزاعات، سلسة العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١١٣-١١٥.

١٤) عبدالملك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩، ١٧-١٨.

١٥) سعد عبدالقادر حميد، مصدر سبق ذكره، ص٩٨٥.

١٦) المصدر نفسه، ص٩٨٨.

*) كانت هنالك رغبة أثيوبية تعود الى عام ١٩٦٤، في انشاء سد على نهر النيل باسم سد النهضة إلا أن مصر والسودان أعلنا رفضهما لهذا السد بسبب تأثيره المباشر على حصصهما المائية، وقد استغلت أثيوبيا الظروف السياسية التي حلت بمصر عام ٢٠١١ وأعلنت انشاءه وافتتاحه بحلول ٢٠١٧، وبمساعدة دولاً أجنبية، وكانت هنالك مفاوضات ما بين أثيوبيا ودل المصب مصر والسودان عام ٢٠١٥ وقد قبلت جميع الأطراف بما تم الاتفاق عليه في حينها، إلا أن أثيوبيا لم تلتزم بما اتفقت عليه حتى أوصلت السد الى مراحله النهائية ، لمزيد من التفاصيل ينظر : ميعاد عبدالرزاق عبد الوهاب، مصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مجلة الدراسات المستدامة، السنة ٣ المجلد ٣، العدد ٣، ملحق٣، ٢٠٢١ ص٨٢٤.

١٧) محمد عبدالمجيد الزبيدي، سد النهضة في أثيوبيا الصراع القائم على مياه النيل، المجلة السياسية والدولية، المجلد١، العدد٤٣، ٢٠٢٠، ص١٨٨-١٨٩.

١٨) سعد عبدالقادر حميد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧٢.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

*) عنتيبي مدينة تقع في اوغندا وهي تكون على ضفاف بحيرة فكتوريا وكانت مقراً لحكومة البلاد لحين استقلالها عام ١٩٦٢، وقد تم توقيع الاتفاقية فيها ما بين دول حوض النيل التي اجازت تقليل الحصص المائية لمصر والسودان ومعنى عنتيبي في الأوغندية كرسي: للمزيد من التفاصيل ينظر موقع ويكيبيديا . https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

١٩) ميعاد عبدالرزاق عبدالوهاب، مصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢٢.

٢٠) حبيب عائب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

٢١) ميعاد عبدالرزاق عبدالوهاب، مصطفى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٢.

٢٢) احمد عبدالله الماضي، ناهض محمد صالح، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، السنة ٤، العدد ١٣، ٢٠١٢، ص٢٧.

٢٣) احمد عبدالله الماضي، ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

٢٤) فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، دور السياسة المائية التركية في تفاقم أزمة المياه في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد٣٨، واسط ٢٠٢٠،ص٤١٢. وينظر كذلك : ياس محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد١، ص ٢٥٥.

٢٥) عبدالله حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادي، مجلة الفتح، العدد ٣٨، كلية التربية جامعة ديالى ٢٠٠٩، ص٥.

٢٦) عمار محمد حطاب، الشتات اليهودي والمطامع المستقبلية الإسرائيلية في المياه العربية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٩، ص٣٥٧.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

٢٧) هيفاء احمد محمد، استقلال جنوب السودان واثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص ٣.

٢٨) هانئ رسلان، رؤية نقدية لإدارة أزمة سد أثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والابحاث السياسية، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥، ص ١٣٢.

٢٩) محمد رياض، مصر وسد النهضة الأثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، العدد ٢٠٣ المجلد ٥١، يناير ٢٠١٦، ص ٦٨.

٣٠) طارق المجذوب، لا أحد يشرب مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، دار رياض الريس، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٨٧.

٣١) منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣، ص٢٥٥.

٣٢) حسام الدين ربيع الامام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٠٣، ابو ظبي ٢٠٠٤، ص ٨١-٨٣.

٣٣) رياض الأسدي، تغريد قاسم محمد ابو تراب، مشكلة المياه في القانون الدولي مع اشارة خاصة الى العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٥٠٦.

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية

١- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافية السياسية للموارد والنزاعات، سلسة العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

٢- حسام الدين ربيع الامام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٠٣، ابو ظبي ٢٠٠٤.

٣- طارق المجذوب، لا أحد يشرب مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، دار رياض الريس، بيروت ١٩٩٨.

٤- عبدالرضا عبود الحميري، العطش في وادي الرافدين بين التخريب والتنظيم وتعسف دول الجوار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠١٣.

٥- عبدالملك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩.

٦- محمد عيسى داود، كنز الفرات اكتشاف امريكا جبل الذهب في نهر الفرات العراقي، دار مدبولي الصغير، مصر ٢٠٠٣.

٧- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣.

ثانياً : الأبحاث

١- احمد عبدالله الماضي، ناهض محمد صالح، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، السنة ٤، العدد ١٣، ٢٠١٢.

٢- رحمن حسن علي المكصوصي، أحمد حسين ناصر البدري، محمد حسين ناصر، الأزمة المائية في العراق الأسباب والمعالجات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١، ج ٣، العدد الخاص بالمؤتمر، ٢٠١٢.

٣- رياض الأسدي، تغريد قاسم محمد ابو تراب، مشكلة المياه في القانون الدولي مع اشارة خاصة الى العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠١٧.

٤- سعد عبدالقادر حميد، الموقف الدولي من أزمة المياه دول حوض النيل أنموذجاً، المجلة السياسية والدولية، العدد ٤١-٤٢، ٢٠١٩.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

٥- سلوى أحمد ميدان، محمد سليم محمد أمين، اشكالية أزمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية،الجلد١، العدد٤٦، ٢٠٢٠.

٦- صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ١٣، لسنة ٢٠١٥ .

٧- عبدالله حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة الفتح، العدد ٣٨، كلية التربية جامعة ديالى ٢٠٠٩.

٨- عمار محمد حطاب، الشتات اليهودي والمطامع المستقبلية الإسرائيلية في المياه العربية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٩.

٩- فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، دور السياسة المائية التركية في تفاقم أزمة المياه في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد ٣٨، واسط ٢٠٢٠ .

١٠-قاسم عبدعلي عذيب، التحديات الجيوبولتيكية للأمن المائي العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، ٢٠١٩.

١١-محمد رياض، مصر وسد النهضة الأثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، العدد ٢٠٣ المجلد ٥١، يناير ٢٠١٦.

١٢-محمد عبدالمجيد الزبيدي، سد النهضة في أثيوبيا الصراع القائم على مياه النيل، المجلة السياسية والدولية، المجلد١، العدد٤٣، ٢٠٢٠.

١٣-محمد علي المعموري، ثائر محمود رشيد العاني، الابعاد الاقتصادية لستراتيجية ادارة المياه في تحديات أزمة المياه وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣١، ٢٠١٠ .

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

١٤-محمد علي المعموري، ثائر محمود رشيد العاني، الأبعاد الاقتصادية لستراتيجية ادارة المياه في ضوء تحديات أزمة المياه وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣١، ٢٠١٠ .

١٥-مصعب عطية ذنون الزبيدي، أحمد حاشوش عليوي الحجامي، الجذور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام ١٩٩٩، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج٣، العدد ٣٠، ٢٠١٨.

١٦-ميعاد عبدالرزاق عبد الوهاب، مصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مجلة الدراسات المستدامة، السنة ٣ المجلد ٣، العدد ٣، ملحق٣، ٢٠٢١.

١٧-هانئ رسلان، رؤية نقدية لإدارة أزمة سد أثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والابحاث السياسية، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥.

١٨-هيفاء احمد محمد، استقلال جنوب السودان واثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، ٢٠١٤.

١٩-ياس محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد١، ٢٠١١.

٢٠-ياسر محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية – التركية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠١١.

ثالثاً : الأنترنت

1- https://ar.wikipedia.org/wiki موقع ويكيبديا

References

Sources and references

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

First: Arabic books

1- Habib Aeeb, Water in the Middle East, Geopolitics of Resources and Conflicts, Social Sciences Series, Egyptian General Book Organization, Cairo 2009.

2- Hussam Al-Din Rabie Al-Imam, The World Bank and the Water Crisis in the Middle East, Journal of Strategic Studies, Emirates Center for Strategic Studies and Research, No. 103, Abu Dhabi 2004.

3- Tariq Al-Majzoub, Nobody Drinks Water Projects in Israel's Strategy, Dar Riad Al-Rayes, Beirut 1998.

4- Abd al-Ridha Aboud al-Hamiri, Thirst in Mesopotamia between sabotage, organization and the arbitrariness of neighboring countries, House of Public Cultural Affairs, Baghdad 2013.

5- Abdul-Malik Khalaf Al-Tamimi, Arab Water Challenge and Response, Center for Arab Unity Studies, Beirut 1999.

6- Muhammad Issa Daoud, The Treasure of the Euphrates, America's Discovery of the Gold Mountain in the Iraqi Euphrates River, Madbouly Al-Saghir House, Egypt 2003.

7- Munther Khaddam, Arab Water Security, Reality and Challenges, Center for Arab Unity Studies, Beirut 2003.

Second: researches

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

1- Ahmed Abdullah Al-Madhi, Nahed Muhammad Salih, The Problem of Sharing the Euphrates River Water, A Study in International Law, Journal of Tikrit University for Legal and Political Sciences, Volume 4, Year 4, Issue 13, 2012.

2- Rahman Hassan Ali Al-Maksousi, Ahmed Hussein Nasser Al-Badri, Muhammad Hussein Nasser, The Water Crisis in Iraq, Causes and Remedies, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Part 3, Special Issue of the Conference, 2012.

3- Riyad Al-Asadi, Taghreed Qassem Muhammad Abu Turab, The Water Problem in International Law with Special Reference to Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 4, No. 3, 2017.

4- Saad Abdel-Qader Hamid, the international position on the water crisis in the Nile Basin countries as a model, Political and International Journal, Issue 41-42, 2019.

5- Salwa Ahmed Maidan, Muhammad Salim Muhammad Amin, the problem of the shared water crisis between Iraq and neighboring countries, a legal study, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Volume 1, Issue 46, 2020.

6- Sobhi Farouk Sobhi, Turkey's water policy towards Iraq and its impact on the development of bilateral relations, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 4, Number 13, for the year 2015.

7- Abdullah Hassoun Muhammad, The Water Problem between Iraq and Neighboring Countries and Its Economic and Political Effects, Study in

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

Economic Geography, Al-Fath Magazine, No. 38, College of Education, University of Diyala 2009.

8- Ammar Muhammad Hattab, The Jewish Diaspora and Israeli Future Aspirations in Arab Waters, Maysan Journal of Academic Studies, Special Issue of the Third International Scientific Conference, College of Education, Maysan University, 2019.

9- Fadel Jawad Dahesh, Mona Razzaq Yousef, The Role of Turkish Water Policy in Exacerbating the Water Crisis in Iraq, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 12, Issue 38, Wasit 2020.

10- Qassem Abd Ali Atheeb, Geopolitical Challenges to Iraqi Water Security, A Study in Political Geography, Maysan Journal of Academic Studies, Special Issue of the Third Scientific Conference, College of Basic Education, Maysan University, 2019.

11- Mohamed Riad, Egypt and the Ethiopian Renaissance Dam, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political Studies and Research, No. 203, Volume 51, January 2016.

12- Muhammad Abdul Majeed Al-Zubaidi, The Renaissance Dam in Ethiopia, the conflict based on the waters of the Nile, Political and International Journal, Vol. 1, No. 43, 2020.

13- Muhammad Ali Al-Maamouri, Thaer Mahmoud Rashid Al-Ani, the economic dimensions of the water management strategy in the challenges of the water crisis and its repercussions on the Iraqi economy,

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 31, 2010.

14- Muhammad Ali Al-Mamouri, Thaer Mahmoud Rashid Al-Ani, the economic dimensions of the water management strategy in light of the challenges of the water crisis and its repercussions on the Iraqi economy, research published in the Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 31, 2010.

15- Musab Attia Thanoun Al-Zubaidi, Ahmed Hashish Aliwi Al-Hajami, The Historical Roots of the Nile Water Crisis until the Egyptian Initiative for 1999, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Vol. 3, No. 30, 2018.

16- Miad Abdel Razzaq Abdel Wahab, Mustafa Jassem Hussein, The Conflict over the Waters of the Nile River, Journal of Sustainable Studies, Year 3, Volume 3, Number 3, Supplement 3, 2021

17- .Hani Raslan, A Critical View of the Ethiopia Dam Crisis Management, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political Studies and Research, No. 199, January 2015.

18- Haifa Ahmed Mohamed, The Independence of Southern Sudan and its Impact on Egypt and Sudan's Shares of the Nile River Water, Political and International Journal, No. 25, 2014.

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

19- Yas Muhammad Aliwi, The Water Variable in Iraqi-Turkish Relations, Anbar University Journal for Legal and Political Sciences, Volume 2, Number 1, 2011.

20- Yasser Muhammad Aliwi, The Water Variable in Iraqi-Turkish Relations, research published in the Journal of Anbar University for Legal and Political Sciences, Volume 2, Number 3, 2011.

Third: the Internet

1- Wikipedia website. https://en.wikipedia.org/wiki/ .